

دولة أوروبية تدعو إسرائيل للتخلي عن خطة الاستيطان بالضفة 12



حثت 12 دولة أوروبية إسرائيل، أمس الخميس، على التخلي عن خطتها لبناء ثلاثة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة في خطوة دانتها الولايات المتحدة أيضاً، فيما اعتبرت بريطانيا أن المستوطنات عقبة أمام السلام، بينما شددت روسيا على أن عملية الاستيطان غير شرعية، في حين دعت اليابان إلى تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

وقال المتحدثون باسم وزارات خارجية الدول الـ12 (ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا وبولندا والسويد والنرويج وفنلندا والدنمارك وهولندا) في بيان مشترك «نحث حكومة إسرائيل على التراجع فوراً عن قرارها». وأكد المتحدثون «معارضتهم الحازمة لسياسة التوسع الاستيطاني في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وتقويضاً لجهود التوصل إلى حل الدولتين» الفلسطينية والإسرائيلية.

وكانت الولايات المتحدة انتقدت بشدة هذه المبادرات حتى قبل أن تقرها السلطات الإسرائيلية. وقال الناطق باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس إن توسيع المستوطنات «يتعارض تماماً مع جهود خفض التوتر وضمان التهدئة، ويضر

«باحتمالات حل الدولتين

ومن جانبها، طالبت الخارجية البريطانية، أمس الخميس، السلطات الإسرائيلية بالتراجع عن قرارها في هذا الصدد. وقال جيمس كليفرلي وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحكومة البريطانية إن «المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتمثل عقبة أمام إحلال السلام والاستقرار». كما أكدت حكومة اليابان أن طرح إسرائيل لعطاءات بناء نحو 1300 وحدة استيطانية في الضفة والقدس الشرقية، والمصادقة على خطط لبناء حوالي 3 آلاف وحدة أخرى في المستوطنات، انتهاك للقانون الدولي وتقويض لإمكانية تحقيق حل الدولتين. وشددت وزارة الخارجية الروسية أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقدس الشرقية غير شرعية، معتبرة هذه الإجراءات عملية ضم

من جهة أخرى، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تعتزم البدء بقطع الكهرباء يومياً عن الضفة الغربية اعتباراً من الأسبوع القادم، بسبب الديون المستحقة. وأفادت هيئة البث الإسرائيلية «كان» بأن رام الله وبيت لحم ومناطق أخرى قرب القدس ستعاني اعتباراً من يوم الأربعاء القادم من انقطاع الكهرباء لمدة أربع ساعات يومياً، حتى سداد الديون التي تزيد عن نصف مليار شيكل (157 مليون دولار) أو التوصل إلى اتفاق. ووفقاً ل«كان»، أخطرت الحكومة الإسرائيلية قبل أسبوعين للمرة الثانية السلطة الفلسطينية بانقطاع التيار الكهربائي ما لم تتم معالجة مشكلة الديون المتزايدة، غير أن السلطة لم تكن قادرة على توفير هذه الأموال في المدى القريب على ما يبدو، وقدمت إلى إسرائيل قائمة المناطق التي تطلب استبعادها من مناطق الانقطاع، منها المناطق التي تستضيف مستشفيات وغيرها من المرافق الأساسية

(وكالات)